فوق الطاولة

انتشلوا المصارف من «غينيس»

علي هاشم

حسناً أن رمى وزير المالية بحجر في مستنقع التمويل المصرفي الراكد، ففي ثنايا طلبه إلى مصرف التوفير «إعداد دراسة حول الإيجار التمويلي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، إنما يعيدنا إلى المشكلة الأساس في عجز نشاطنا الإنتاجي.

قبله بأيام، أتت الحكومة بمثله، وذكّرت نفسها –ولو لماماً– بضرورة البحث في إمكانية الزج بالقرض اَلتشغيلي مجدداً ضمن معترك خططها الإنتاجية.

كلا «الحجرين»، يعيد الاحترام لحقيقة عجز قطاعنا المصرفي عن دعم الإنتاج، هذه سابقة فريدة، وبالطبع يمكن للبيروقراطية المصرفية المحاججة بأن ثمة ظروفا موضوعية تحول دون ذلك، إلا أن كون كلا «التشغيلي» و«التأجيري» منتج ينتمي لمرحلتي الحرب وما قبلها، يدحض دفاعها ذاك.

فبغض النظر عن اختلافاتهما، ثمة عامل حاسم مشترك، كلا المُنتَجين المصرفيين، يلخصه فشلهما في النفاذ إلى الأسواق ونجاحهما الباهر في التسلل إلى أعلى تصنيفات قائمة موسوعة «غينيس» عن صنف أقل المنتجات المصرفية طلبا في التاريخ منذ بزوغ عصر الزراعة، ولولا أن ظروفنا الموضوعية لا تساعد، لكنا احتفلنا معاً بهذا الإنجاز؟!

ورغم جدية النيات الحكومية نحو تفكيك ملف الديون المتعثرة وإطلاق دراساتها لاستئناف الإقراض «التمويلي» أو «التشغيلي» وأثرهما الإيجابي المتوقع على إنقاذ القطاع التمويلي من عطالته، فثمة أسباب موضوعية للتشكيك في قدرتها على انتشال الجسد المصرفي المثخن بالعجز، فكلا القرضين –باعتبارهما الوحيدين المطروحين على الطاولة– يعاني عجزا بنيويا يمنعه من النفاذ إلى الاستثمار.

حديث العجز هذا يقودنا تلقائياً إلى التضليل الذي مارسه بعض خبرائنا وإداراتنا المصرفية على مدى العام الأول من عمر القرض التشغيلي، ملقية بلائمة إخفاقه على قصر مدة تسديده، متجاهلة –تماما– دور فائدته الباهظة عند ١٣٪.

في الواقع، فهذا التضليل هو ما يشرع التشكيك بجدوى النيات الحكومية بعد تهجير اهتمامها إلى حلول لمشاكل ثانوية بعيداً عن جوهر معاناة سياستنا الإنتاجية، ومثل تلك المشاكل الثانوية، انهماكها التام في «إدارة ملف الصادرات السورية» وتعظيم الإنتاج التصديري الذي يرتبط عضويا بتنمية الإنتاج المنافس.. وهذا يقودنا –عفويا– إلى السؤال الجوهري: هل تعرف الحكومة ولو سلعة واحدة يمكن إنتاجها وبيعها «تصديرا أو طرحها داخلاً بعد تذخيرها بكلفة مبدئية باهظة عند ١٣٪ تكرسها الفائدة المصرفية الراهنة؟. وما جدوى إنفاق الوقت الحكومي على خطط لتنمية التصدير والإنتاج، على حين سلعنا لن تتمكن من المنافسة في السوق المحلية التي تعج بالمهربات والمستوردات، ولا خارجها بطبيعة الحال؟

في المطلق، لا إنتاج من دون تمويل، ولا جدوى للإنتاج بغير سوق، وبلا مخزون تنافسي فالسوق مجرد تابوت للسلع، والفائدة المرتفقة تطيح بالتنافسية.. وفق ذلك، ومع اغتراب جهد الحكومة عن الجوهر، فليس لها سوى خيارين لا ثالث لهما لاستنهاض الإنتاج ومن ثم التصدير: فإما تحريك سعر الفائدة بطريقة ما تتيح إطلاق الإنتاج التنافسي وإما أن تزود القطاع الإنتاجي بلوائح موثوقة لمنتجات فريدة لا مثيل لها في العالم أجمع، كـ «صيد السمك المشوي في المجرة».. مثلاً!!.

الخيار الثاني عبثي بالطبع، أما الأول فليس بسهل على الحكومة إتيانه، لتداخله الحساس مع السياسات الاقتصادية الكلية.. إلا أنه مقدارها الوحيد لربما.

مشروع قانون حماية العملة الوطنية أصبح جاهزاً بعد توقف ١٤ شهراً للتعديل!

خاص- الوطن

علمت «الوطن» من مسؤول حكومي أن مشروع قانون حماية العملة الوطنية أصبح جاهزاً بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وبعد أن مرّ على من اللجنة المختصة إلى هيئة تخطيط الدولة ومن ثم إلى مصرف سورية المركزي. مؤكداً أن الحكومة سوف تقرّ المشروع قريباً.

هذا ولم يطلعنا المسؤول عن تفاصيل التعديلات المنفذة على مشروع القانون. علماً بأن المشروع تم إنجازه خلال فترة شهرين تقريباً من لجنة خاصة بالموضوع، إلا أن التعديلات المطلوبة قد استغرقت أكثر ١٤ شهراً، وهذا ما يثير الكثير من التساؤلات، فمن كان المستفيد من تأخر إقرار القانون كهذا، في ظل الحاجة الماسة لحماية العملة الوطنية من عمليات المتاجرة والمضاربة والتهريب؟

وتم تشكيل اللجنة القانونية المسؤولة عن إعداد دراسة للبيئة القانونية (التشريعية والتنظيمية) المتعلقة بتصريف العملة بطرق غير مشروعة، وآلية الضبط القانوني الأنسب لهذا الموضوع، بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٩، وتعمل بإشراف وزير العدل، وتتألف من رئيس وستة أعضاء، يجتمعون لإنجاز المطلوب منهم خلال شهر على الأكثر. وكان سعر صرف الدولار في السوق غير النظامية «السوداء» وقتها نحو ٢٨٠ ليرة سورية.

وبالفعل أنجزت اللجنة مهمتها بإعداد مشروع قانون من ٢٨ مادة، وتم تحديد الأسباب الموجبة، مع مقترحات وتوصيات، ورفعت الوثائق إلى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤، بعد أن أجرت وزارة العدل بعض التعديلات والترتيبات على المشروع. وكان سعر صرف الدولار وقتها بنحو ٢٩٩ ليرة سورية.

وصدرت توصية عن اللجنة الاقتصادية بالجلسة رقم (٢٨) بتاريخ ٢٠١٥/٧/٦ تضمنت «إعادة مشروع الصك التشريعي المتعلق بحماية العملة الوطنية إلى وزارة العدل، لتكليف اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد وزير العدل رقم ١٣٧٥/ل تاريخ ٢٠١٥/٤/١٩ بالمهمة المناطة بها لدراسة البيئة القانونية (التشريعية والتنظيمية) المتعلقة بتصريف العملة بطرق غير مشروعة وآلية الضبط القانوني الأنسب لهذا الموضوع، ووفق النتائج والمقترحات للعرض على اللجنة الاقتصادية للنظر وإقرار ما يلزم بهذا الشأن».

وعلى ذلك قام وزير العدل بتوجيه رئيس اللجنة لجمعها والعرض عليها وموافاة الوزير بالمقترحات مع المرفقات. كان ذلك بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٥، وكان سعر صرف الدولار في السوق غير النظامية قد تحرك قليلاً فوق مستوى ٣٠٠ ليرة سورية. على حين تحرك اليوم حول مستوى ٥٤٠ ليرة سورية.

وبموجب المادة الرابعة من مشروع القانون قبل التعديل «يعاقب بالحبس سنة على الأقل المرخص له أو من يعمل تحت إشرافه أو إدارته إذا قام بأعمال الصرافة أو نقل أو تحويل العملات الأجنبية أو الوطنية بين سورية والخارج سواء الصادرة أو الواردة بصورة غير مشروعة خلافاً لأحكام الترخيص».

وجاء في المادة السابعة «مع مراعاة أحكام أنظمة القطع النافذة يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات كل من هرّب العملات الوطنية أو الأجنبية خارج الجمهورية العربية السورية بأي وسيلة كانت».

ونصت المادة التاسعة على أن «يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة ملايين ليرة سورية ولا تزيد على مئة مليون ليرة سورية كل من أنشأ أو أدار موقعاً أو برنامجاً أو تطبيقاً إلكترونياً يقوم بشكل مستمر بنشر معلومات عن أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية خلافاً للأسعار الواردة في النشرة الصادرة عن مصرف سورية المركزي».

رئيسة المحكمة الجمركية لـ«الوطن»:

٤٥٠ قضية متوقفة على إجراء التبليغ بالصحف.. والسبب تقاعس الجمارك

يحق لمدير الجمارك إلغاء أي قضية من دون ذكر أي أسباب للمحكمة

محمد راكان مصطفى

كشفت رئيسة المحكمة المصرفية انتصار الصالح لـ«الوطن» أن عدد القضايا الواردة إلى محكمة البداية الأولى في المحكمة الجمركية منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية أيلول بلغ ١٥٨ قضية، كما بلغ عدد القضايا الواردة إلى المحكمة البداية الجمركية الثانية ١٥٦ قضية.

على حين بلغ عدد القضايا المدورة من السنة الماضية ٢٠١٥ إلى محكمة البداية الجمركية الأولى ٢٥٦ قضية، وعدد الدعوى المدورة إلى محكمة البداية الجمركية الثانية بلغ ٤٢٣ دعوى، وإن إجمالي عدد القضايا المتبقية لغاية شهر أيلول الماضي ٤٣٨ قضية في محكمة البداية الجمركية الأولى، و٢٧٠ قضية في محكمة البداية الجمركية الثانية.

وأشارت الصالح إلى أن نحو ١٥٠ قضية من مجمل المحكمتين متوقف على إجراء التبليغ بالصحف الذي تتقاعس عنه إدارة الجمارك بحجة ضعف الملاءة المالية لكون التبليغ بالصحف يحتاج إلى مصاريف.

أما عن الموقوفين فبينت الصالح أن عدد الذين تم تقديمهم إلى محاكم البداية الجمركية من بداية السنة بلغ ١٤ موقوفاً إلى محكمة البداية الجمركية الأولى، و١٢ موقوفاً إلى محكمة البداية الجمركية الثانية.

وبينت الصالح أنه بالنسبة لمحكمة الاستئناف التي تنظر بالاستئناف المقدم من إدارة الجمارك أو من المدعى عليهم فقد بلغ عدد القضايا الواردة إلى محكمة الاستئناف الجمركية الأولى من بداية العام الحالي وحتى نهاية أيلول ١١٦ دعوى استئنافيه، كما بلغ عدد القضايا الواردة إلى محكمة الاستئناف الجمركية الثانية ١١٤ قضية استئنافيه.

وأوضحت أن عدد القضايا المدورة من السنة الماضية ٢٠١٥ إلى محكمة الاستئناف الجمركية الأولى ٦٣٣ دعوى استئنافية وعدد الدعوى المدورة إلى محكمة الاستئناف الجمركية الثانية بلغ ٨٧٥ دعوى استئنافية، وإن إجمالي عدد القضايا المتبقية لغاية شهر أيلول الماضي ٥٨٩ قضية في محكمة الاستئناف الجمركية الأولى، و٧٩٢ قضية في محكمة الاستئناف الجمركية الثانية.

وأشارت الصالح إلى أن وجود أكثر من ٣٠٠ دعوى لدى محكمتي الاستئناف متوقفة بسبب التبليغات الواجبة على إدارة الجمارك، وإن التأخير ليس على مسؤولية المحكمة.

وعن تصريح مدير الجمارك بوجود دعاوى بنحو ٥٨ مليار ليرة سورية منظورة أمام القضاء منذ بداية العام، بينت الصالح أنه لا يمكن إحصاء إجمالي المبالغ المالية التي تم الحكم بها لمصلحة إدارة الجمارك على اعتبار أن قرارات محكمة الاستئناف قابلة للطعن أمام محكمة النقد وقد تصدق وقد تفسخ، وإن الجهة المسؤولة عن تنفيذ الأحكام المبرمة التي يتم من خلالها إحصاء هذه المبالغ هي إدارة الجمارك، مشيرة إلى أنه بعد صيرورة الحكم مبرماً تقوم إدارة الجمارك بنفسها عن طريق موظف تابع للإدارة وليس عن طريق إدارة قضايا الدولة بتنفيذ الإحكام.

وأوضحت الصالح أنه ليس بالضرورة عند جمع وتقيم المخالفات الجمركية وإضافة الغرامات وفق تقدير الجمارك خارج نطاق المحاكم، وأن تكون المبالغ المقدرة واجبة التنفيذ، بمعنى أنه عند تنظيم الضبط الجمركي يتم الادعاء أمام القضاء والتعامل مع الضبط الجمركي بحرفية والتطبيق للقانون السليم من المحكمة، وإذا كان الضبط غير متوافر فيه الشروط القانونية والنص القانوني السليم فقد ترد الدعوى.

وأشارت الصالح إلى أن قسماً كبيراً من الدعوى التي ترد في الفترة الأخيرة تنصب فقط على بضائع التبغ والدراجات النارية والمخدرات واستناداً إلى تحقيقات الجهات المختصة والاعترافات التي يتم الوصول إليها عن طريق هذه الجهات، مؤكدة أنه لا تأخير في فصل الدعوى من المحكمة الجمركية دليل ذلك أنه ليس لدى المحكمة إكمال تدقيق.

وعن موضوع التسويات التي تتم بين الجمارك والمخالفين بينت الصالح أن أي تسوية تتم قبل إقامة الدعوى الجمركية وقبل ادعاء مدير عام الجمارك بشكل خطي أمام القضاء، ليس للقضاء أي اطلاع عليها، ولا تتم تحت إشراف أو رقابة المحكمة الجمركية من حيث تقدير قيمة البضاعة ونوعيتها والرسوم الواجبة عليها ومقدار التسوية، وإن الدعوى الجمركية دعوى مدنية وهي ملك الإدارة، وإن المحكمة الجمركية لا تنظر بالمخالفات الجمركية إلا بعد أن يتم الادعاء من المدير العام للجمارك أو مدير الدائرة الجمركية أمام القضاء، وذلك وفقاً للمادة ٢١٨ جمارك التي نصت على أن المدير العام للجمارك مخول بإقامة دعوى، إضافة إلى ذلك فإن القضاء ملزم وفق القانون بترقين قيد الملف عندما يرد كتاب من إدارة الجمارك بطيه، ويتم إيقاف الملاحقة بحق المخالفين بمجرد وصول الكتاب بناء على التسوية.

وبيّنت أنه بموجب النص القانوني للمادة ٢٢٢ من قانون الجمارك يحق للمدير العام أو من يفوضه أن يتجاوز عن المخالفات عند وجود أسباب معللة سواء قبل النظر في القضية لدى المحكمة الجمركية أم خلال النظر في القضية أو بعد صيرورة الحكم مبرماً باستثناء عقبة الحبس الذي صدر بحكم مبرم في جميع الأحوال، وألا تكون من الأسباب المعللة إلا إذا كان تتصل بقضايا المسافرين وما يتعلق باستخدامهم الشخصي أو المصلحة العامة أو الجهات العامة أو القطاع العام والمنظمات الشعبية وأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي والجهات الدولية المقيمة في سورية.

مشيرة إلى أنه يتم طلب إلغاء القضية من دون ذكر أي أسباب معللة للمحكمة على اعتبار أن الجمارك هي الجهة المدعية.

تسهيلات المناطق الحرة على طاولة الأربعاء التجاري

إعفاء المستثمرين من بدلات الأشغال وفوائدها قريباً

الوطن

بيّن عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عرفان دركل أن الآمال تتمحور على أن تنطلق مؤسسة المناطق الحرة بعد التسهيلات الجديدة الأخيرة إلى آفاق اقتصادية رحبة وواسعة وأن تكون نافذة لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية خلال المرحلة القادمة وان تكون أحد أهم الروافد الاقتصادية بعد سنوات الأزمة التي مرت على البلاد.

وخلال ندوة الأربعاء التجاري أمس حول تسهيلات الاستثمار في المناطق الحرة السورية، بيّن معاون مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة أسامة العلي أن مرسوم إعفاء المستثمرين من بدلات الأشغال وفوائدها سيصدر قريباً، وسوف يشمل الإعفاء الفترة منذ تاريخ خروج المناطق الحرة من الخدمة.

وأشار من جانب آخر إلى سعي المؤسسة لإشادة مرفأ في المنطقة الحرة في طرطوس خاص بها لتوفير العناء في تنظيم البيانات الجمركية. وأوضح أن تجارة السيارات كانت تستحوذ على مساحة كبيرة من نشاط منطقة طرطوس حيث كانت تستقبل من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ سيارة كل خمسة أيام قبل أن يتقلص حجم هذه التجارة بشكل كبير خلال سنوات الأزمة.

وأشار إلى أن رؤية المؤسسة تتمحور حول تشجيع الاستثمار ورفع حجم الاستثمارات الصناعية التصديرية وإشادة مناطق حرة جديدة وجذب الاستثمارات وتوطين التكنولوجيا واستيعاب أيد عاملة أكبر وإنجاز إصدار مشروع المرسوم الخاص بها لمنافسة دول الجوار في هذا المجال في حين تتركز إستراتيجيتها على إقامة أسواق حرة جديدة واعتماد نظام الطاقة البديلة في استخدام الكهرباء وإشادة مناطق اقتصادية تخصصية وعقد اتفاقات جديدة مع الدول الصديقة وإعفاء الصناعات المميزة من الرسوم.

وأشار إلى أن إيرادات المؤسسة تتفاوت بين عام وآخر خلال سنوات الأزمة وتتراوح حول مبلغ ٢ مليار ليرة جلها في فرع دمشق بحوالي مليار ليرة وفي طرطوس نحو ٤٥٠ مليون ليرة وتتوزع باقي الإيرادات على الفروع الأخرى وعزا ارتفاع الإيرادات المطرد إلى ارتفاع سعر الدولار والتضخم إلا أن هذه الإيرادات تمكنت المؤسسة من الحفاظ عليها في ظل الظروف الحالية وعلى الرغم من خروج ثلاثة فروع من الخدمة استطاعت من الحفاظ على فرص العمل فيها البالغة ٧٥٠٠ فرصة ثابتة حيث إن استمرار فرص العمل أهم من حجم الإيرادات التي تأخذ نسبة محددة أثناء التقييم وأشار أيضاً إلى أن حركة التجارة تحسنت خلال العام الجاري ووصلت إلى ٥٠ مليار ليرة وقد بلغت ١٥٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٠.

حمدان: لا رسوم إضافية على المدارس والجامعات والمعاهد الحكومية

الوطن

أكد وزير المالية مأمون حمدان أن الحكومة على الرغم من الصعوبات المادية التي تواجهها لم تفرض رسوماً إضافية على المدارس والجامعات والمعاهد الحكومية، مشيداً من جهة أخرى بطلاب وتلاميذ سورية الذين لم ينقطعوا عن جامعاتهم ومعاهدهم ومدارسهم على الرغم من الحرب الكونية التي شنت ولا تزال على بلدنا والتي كان من أهدافها ضرب الفكر التنويري، مؤكداً تعويل البلد على الخريجين الجدد في إعادة بناء ما دمرته هذه الحرب.

جاء ذلك خلال زيارة ميدانية قام بها وزير المالية إلى المعهد التقاني المالي في منطقة مساكن برزة. وأكد حمدان أهمية هذا المعهد في تخريج الكوادر المدربة، لافتاً إلى أن وزارة المالية يمكنها أن تستفيد منه في تدريب كوادرها العاملة الجديدة لتأهيلها بالشكل الأمثل، وذلك بعد وضع المناهج المناسبة لعملية التدريب.

المقاولون يحصلون على فروقات الأسعار خلال أسبوع

الوطن

رفعت وزارة الأشغال العامة والإسكان الجداول الخاصة بصرف فروقات الأسعار إلى رئاسة مجلس الوزراء وذلك بعد الزيادات التي طرأت على أسعار المحروقات وزيادة الرواتب والتعويضات على الرواتب وارتفاع أجور اليد العاملة.

وفي تصريح لـ«الوطن» توقع مدير الشركات في وزارة الأشغال العامة والإسكان سامر النحوي أن تصدر هذه الفروقات في غضون أسبوع على الأكثر. مشيراً إلى إنهاء الوزارة دراسة آثار زيادة اليد العاملة الطارئة والناجمة عن صدور المرسومين رقم /٤١/ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٣ والمرسوم رقم ١٣ تاريخ ٢٠١٦/٦/١٨ وآثار الزيادة الناجمة عن زيادة أسعار المحروقات للمازوت والبنزين الصادرة بقرارات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ١٩٥٥ تاريخ ٢٠١٥/١٠/٨ و١٥٢٥ تاريخ ٢٠١٥/٧/٣٠ و١٤٠٢ و١٤٠٣ تاريخ ٢٠١٦/٦/١٦.

وبيّن النحوي أن اللجنة المختصة بالموضوع تناولت آثار الزيادة الطارئة على أجور العاملين بالدولة على تكاليف تنفيذ الأعمال للمشاريع المتعاقد عليها مع مؤسسات وشركات الإنشاءات العامة بناء على المرسوم التشريعي رقم ٤١ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٣ المتضمن زيادة الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة بمبلغ ٢٥٠٠ ليرة سورية لجميع العاملين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وقد اعتمدت مجموعة من البيانات أبرزها بيانات الموازنة التقديرية للشركات الإنشائية المعتمدة لعام ٢٠١٥ وتتضمن إجمالي قيمة الإيرادات وعدد العاملين والكتلة الإجمالية للرواتب والأجور في الموازنة التقديرية.

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة انسانية غير متحيزة و حيادية و مستقلة، متواجدة بشكل مستمر في سورية منذ عام ١٩٦٧ . تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل وثيق مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري و تدعمه لتقديم الطعام و مياه الشرب و الرعاية الصحية إضافة الى اشكال أخرى من المساعدات الاغاثية للاشخاص المتضررين من النزاع. تقوم اللجنة الدولية أيضا بزيارة المحتجزين و تساعدهم على التواصل مع عائلاتهم كما تقوم بتقديم هذه الخدمة للعائلات التي فرقها القتال.

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الاحمر في سورية عن حاجته الى توظيف :

موظف ميداني – قسم الإغاثة
مقر العمل: دمشق

المهام الاساسية:
- المشاركة بتخطيط وتطبيق ومراقبة برامج اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاغاثة وسبل العيش في المنطقة المعين بها.
- مشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقييم الاحتياجات الانسانية في المنطقة المعين بها وخصوصاً في مجال الأمن الاقتصادي والطوارئ وسبل العيش في المناطق المنكوبة.
- المحافظة على التعاون المستمر مع الجهات الانسانية والفاعلة ذات الصلة.
- المشاركة بشكل فعال في وضع استراتيجيات وخطط ومقترحات المشاريع والبرامج المرتبطة بنشاطات سبل العيش والإغاثة.
- المحافظة على فعالية التعاون مع فروع الهلال الأحمر العربي السوري كشريك اساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية.
- متابعة نشاطات الاغاثة وسبل العيش من خلال المكتب والزيارات الميدانية بشكل دوري.
- المساعدة بتنفيذ وتطوير النشاطات الميدانية الأخرى حسب الطلب.
- مسؤول عن التقارير الاحصائية.
- الترجمة من والى اللغة الانكليزية.

الشروط المطلوبة:
- شهادة ثانوية أو شهادة تخصصية.
- ٣ الى ٥ سنوات خبرة في نفس المجال.
- المام تام باللغة الانكليزية والعربية، تحدثاً و كتابةً.
- مهارات عالية باستخدام الحاسوب.
- معرفة جيدة بالمنطقة الجغرافية المعين بها.
- مهارات تحليلية جيدة.

مكان العمل: دمشق
لغة العمل: الإنكليزية
آخر تاريخ للتقديم: ٢٠١٦/١١/٧

يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم باللغة الانكليزية (السيرة الذاتية ورسالة التحفيز وشهادات الخبرة) إلى:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر- أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق

بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل" موظف ميداني _قسم الاغاثة_دمشق"

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.

ICRC

The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent humanitarian organization, which has been permanently present in Syria since 1967. The ICRC works closely with and supports the Syrian Arab Red Crescent (SARC) organization to provide food, water, healthcare and other forms of relief assistance to people affected by the fighting. The ICRC also visits people detained and helps them to stay in contact with their families. This service is also provided to families separated as a result of the fighting.

ICRC Syria is seeking to recruit a:

Relief Field Officer
Based in Damascus

Main responsibilities
- Participate in planning, implementation and monitoring of the ICRC Relief and Livelihood program in the assigned area.
- Assess the humanitarian situation and needs, particularly in the field of economic security, emergencies and livelihoods of the affected population.
- Establish and maintain regular coordination with the relevant humanitarian and other actors.
- Participate actively in the development of strategies, plans, project proposals and programs linked with livelihood / relief activities.
- Ensure an effective collaboration with the Syrian Arab Red Crescent (SARC) branches as the key operational partner of the ICRC in Syria.
- Follow up the progress of relief and livelihood activities through office work and regular field visits.
- Assist in running and developing other field activities as required
- Generate statistical and narrative reports as required.
- Translate from English to Arabic and vice-versa.

Minimum Qualifications
- High school or professional diploma.
- 3 - 5 years work experience in a similar field.
- Good knowledge of written and spoken English.
- Good computer skills.
- Good knowledge of geographically assigned environment.
- Good analytical skills.

Working base: Damascus
Working language: English
Deadline for applying: 7/11/2016

Interested candidates are requested to send their complete files in English (CV, motivation letter and references) to:

International Committee of the Red Cross (ICRC) Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus
Candidates can email their files to : **dam_hr_services@icrc.org, email subject: "Relief Field officer _Damascus"**
Only short-listed candidates will be contacted.